

اتفاق واشنطن وبكين لا يخفي تضرر الاقتصاد العالمي

توجس صيني من احتمال مناورة لترامب في اتفاق إنهاء الحرب التجارية



اتفاق قد يفتح جبهة صراع جديدة

فإن الشركات العاملة في الصين لا تزال تعاني من الرسوم المفروضة سابقا والتي أدت إلى تراجع الطلب. وبالنسبة للخبرة الاقتصادية في بنك "أي. إن. دي" إيريس بانغ فإن خفض الرسوم الجمركية لن يفيد على الأرجح سوى "مجموعة محدودة جدا من المصنّرين". ونفسه توترت على جهات أخرى، خصوصا التكنولوجيا، مع واشنطن التي تفرض عقوبات على عملاق الاتصالات الصيني هواوي. وقالت بانغ "يبدو أن الأمور تتجه إلى تصعيد في الحرب التكنولوجية" إذ لم يعد الأمر محصورا في حرب اقتصادية، بل هناك مقاومة عامة لتطوير الصين تكنولوجيا متقدمة.

ولا يتوقع براساد أن تتنازل بكين أمام المطالب الرئيسية لإدارة ترامب خصوصا في مجال تخفيض الإعانات الحكومية الكبيرة للشركات. ونسبت وكالة فرانس براس لمصنّين صينيين قولهم "لا نخفي تخوفنا من أن يكون الاتفاق المرتقب مجرد مناورة جديدة من الرئيس ترامب". ويبدو أن الشركات الصينية غير مستعدة للمخاطرة، إذ تمضي قدما في وضع خطط طوارئ في حال تجددت حرب الرسوم الجمركية بين أكبر اقتصادين في العالم. وحتى مع امتناع واشنطن في ديسمبر الماضي عن فرض رسوم جمركية عقابية جديدة على البضائع الصينية،

وتباطأ نمو الاقتصاد الصيني في الربع الثاني من العام الحالي إلى ما يقارب أدنى مستوياته خلال ثلاثين عاما عند 6.2 بالمئة وظلت الثقة في مجال الأعمال متزعزعة مما أثر سلبا على الاستثمارات. وللتخفيف من الخسارة في القطاع الزراعي، اضطرت إدارة ترامب إلى الإفراج عن مساعدة مالية بقيمة 28 مليار دولار للقطاع بين عامي 2018 و2019. وتجاوزت نسبة تجعات هذه الحرب التجارية قطاع الصناعة الذي دخل بدوره في حالة انكماش منذ أوت الماضي. ويشير إدوارد ألدن إلى أن "الأضرار كانت كبيرة والتزامات الشراء الجديدة لا تكفي لإصلاحها".

ويشير أستاذ السياسة التجارية في جامعة كورنيل إسوار براساد إلى أن الرئيس "سحب بعض التنازلات من الصين ومن شركاء تجاريين آخرين للولايات المتحدة، لكن مقابل ثمن باهظ على الاقتصاد الأمريكي". ويعد الاقتصاد الصيني أكبر محرك للاقتصاد العالمي والذي شهد تراجعا في ظل زيادة تأثير الحرب التجارية المتصاعدة على الشركات والمستهلكين، التي امتدت آثارها لتصل إلى إصابة الاقتصاد الألماني بالانكماش. واقرت الحرب التجارية على الاقتصاد الألماني الذي سجل انكماشاً، في الربع الثالث من عام 2018 ودخل في ركود في الربع اللاحق.

تقترب الولايات المتحدة والصين من توقيع اتفاق تجاري ينهي الحرب التجارية الحامية بينهما منذ العام الماضي والتي ضربت اقتصادات العالم أجمع وتسببت في تباطؤ نسق النمو وتعطيل محركات الإنتاج جراء تبعات العقوبات الاقتصادية على اقتصادات الدول الهشة.

واشنطن - تترقب دول العالم بحذر توقيع الولايات المتحدة والصين لاتفاق تجاري ينهي الحرب التجارية الدائرة بينهما منذ العام الماضي والتي ألتت بظلالها على الاقتصاد العالمي الذي يعاني من التباطؤ وضعف النمو. ودخلت الصين وأميركا مؤخرا في هدنة من أجل إعلان توقيع هذا الاتفاق لإنهاء الحرب وسط ارتفاع المخاوف في غياب الضمانات التي سيخرج بها الطرفان وإمكانية فتحها لأزمات أخرى على الاقتصاد العالمي. ويشكل توقيع الصين والولايات المتحدة الأربعة اتفاقا تجاريا انتصارا سياسيا لدونالد ترامب، لكنه ورغم إيجابيته، يأتي وسط مرارة من آثار النزاع التجاري السلبي على أول قوتين اقتصاديتين في العالم. ويرى إدوارد ألدن الخبير في السياسة التجارية في مجلس العلاقات الخارجية أن "الإشكاليات الجوهرية بين الطرفين لا تزال معلقة".

إدوارد ألدن

الأضرار كبيرة والتزامات الشراء الجديدة لا تكفي لإصلاحها

ومن شأن هذه الهدنة في الحرب التجارية طمأنة الأسواق التي شهدت في 2018 و2019 الكثير من الاضطرابات بسبب تبادل التهديدات وموجات من فرض الرسوم الجمركية، مقابل مبادرات للهدنة في الوقت نفسه أربكت الأسواق. ويمكن لهذا الهدوء أيضا أن يحفز الاقتصاد الأمريكي، إذ يزيل الشكوك ويعزز ثقة المستهلكين الذين يعتبرون المحرك التقليدي لنمو الولايات المتحدة. وقد تساعد هذه الهدنة أيضا على إنعاش استثمارات الشركات التي تباطأت بشدة في عام 2019 بسبب عدم اتضاح صورة لحل النزاع التجاري.

توقعات نمو اقتصاد تونس تتعارض مع التطلعات

ويرى البنك الدولي في تقرير الأفاق الاقتصادية، أن معدل نمو الاقتصاد العالمي سيرتفع إلى 2.5 بالمئة في 2020، مع تعافي معدلات الاستثمار والتجارة تدريجيا من مستوياتها المتدنية العام الماضي، لكن مخاطر التراجع لا تزال قائمة.

وتوقع البنك تراجع معدل نمو مجموعة من الاقتصادات المتقدمة إلى 1.4 بالمئة في عام 2020 وتسارع وتيرة النمو بالاقتصادات النامية ليصل إلى 4.1 بالمئة.

وحسب المعهد الوطني للإحصاء بتونس فقد ارتفع النمو خلال الربع الثالث من العام المنقضي بنسبة 1 بالمئة، وهي نسبة تعد ضئيلة مقارنة باحتياجات البلاد لتجاوز أزمتها. وتضمن قانون الموازنة لتونس خلال العام 2020 توقعات بنسبة نمو بنحو 2.7 بالمئة وهو ما يتعارض مع النسبة التي يتوقعها البنك الدولي للعام الحالي وللعامين المقبلين بنحو 2.6 خلال 2021. وترتبط نسبة نمو الاقتصاد المحلي بمعطيات عالمية وأخرى إقليمية لخصها البنك العالمي في "تحسن طفيف للنمو العالمي ليبلغ 2.5 بالمئة سنة 2020 ووسط تزايد الديون وتناقص نمو الإنتاجية". وسبق وتوقع البنك الدولي في نفس التقرير الصادر في 2018، أن ينمو الاقتصاد التونسي بنسبة 2.9 بالمئة خلال سنة 2019 على أن يبلغ 3.4 بالمئة في 2020 ونسبة 3.6 بالمئة في 2021. ولا تنحصر التحديات في الموازنة المقبلة، عند الديون الخارجية فقط وإنما في ارتفاع كتلة الأجور والتي تصل إلى 7 مليارات دولار بعد إضفاء الحكومة لتأجيلات مع الانتعاش العام التونسي للشغل أكبر النقابات العمالية، على الزيادة في أجور القطاع العام.

كان وزير الخزانة والمالية بيرات البيرق قد أعلن من خلال مشاركة له على وسائل التواصل الاجتماعي، أن بيانات التضخم المعلنة نهاية العام ظلت دون النسبة المستهدفة من البرنامج الاقتصادي الجديد، التي لا تقل عن 12 بالمئة، وفيما يلي نص ما جاء في تلك المشاركة على إحدى وسائل التواصل الاجتماعي: "ستكون مكافحة التضخم واحدة من أهم برامجنا خلال عام 2020. كذلك، وبإذن الله، سنخفض نسبة التضخم إلى رقم مكون من خانة واحدة عن طريق تشديد الرقابة على أسعار المنتجات والخدمات وتعزيز الإنتاج". والواقع أنه كلما زاد حجم الميزانية العمومية التحليلية، تزداد معه قيمة نسبة الـ 5 بالمئة، التي سيدفع بها البنك المركزي التركي إلى الخزانة. وهذا يعني أنه بالإضافة إلى أرباح 2019 وأموال الاحتياطي التي ستدفع مبركا، استنادا إلى القرار الذي سيصدر في اجتماع 20 يناير، فإن الأموال التي سيحولها البنك المركزي إلى الخزانة، التي يرأسها وزير المالية وصهر اردوغان بيرات البيرق، ستظل في نمو مستمر، كلما زادت الميزانية العامة للبنك المركزي نفسه. ويمكن حينها أن يرتفع إجمالي الدعم النقدي من البنك المركزي إلى السلطة الحاكمة ليصل إلى مبلغ يتراوح بين 150-200 مليار ليرة تركية. خلاصة القول، إن البنك المركزي سيتحول خلال عام 2020 إلى خزانة خاصة باردوغان، يأخذ منها ما يشاء وقتما شاء.

البنك المركزي التركي يتحول إلى خزانة خاصة بأردوغان يأخذ منها ما يشاء

البحر، كما شهد الكثير من عناصر الإنتاج زيادة وصلت إلى 70 بالمئة أو أكثر. وفي المقابل من ذلك، آثار بقاء تضخم المنتجين في إطار الخزانة الواحدة وإعلان مؤسسة الإحصاء التركية أنه في حدود 7.36 بالمئة، الشكوك، مرة أخرى، حول المنهج الذي تتبعه هذه المؤسسة في إعداد تقاريرها الخاصة وأعاد إلى الأذهان تصريحات سابقة لجهة المعارضة، والتي تشير إلى أن بقاء مؤشر أسعار المنتجين منخفضا كان يهدد خفض مؤشر أسعار المستهلك وجعل نسبة التضخم تبدو منخفضة كذلك، وهذا يعني أن معدلات التضخم الرسمية المعلنة لا تعكس الواقع الفعلي. وفي السياق نفسه، قال ولي أغ بابا، نائب رئيس حزب الشعب الجمهوري "إن البيانات التي أعلنتها مؤسسة الإحصاء التركية لا تعكس نسبة التضخم الحقيقية لدى الشعب ولكنها مجرد نسبة يريدتها الوزير صهر اردوغان".

ولانتباه، كما أثارت الأرقام التي كشفت عنها مؤسسة الإحصاء التركية النقاش من جديد، حول ما تردد عن أن خفض التضخم كان نتيجة لقرار سياسي، حيث ارتفع مؤشر الاستهلاك وفقا لما جاء في تقرير مؤسسة الإحصاء، بنسبة 0.74 بالمئة في ديسمبر الماضي، في حين كانت نسبة التضخم حوالي 11.84 بالمئة. لقد سلطت الأضواء على أرقام مؤشر أسعار المنتجين المحليين، التي لم تراوح نسبتهما خانة الأحاد في شكل لافت للانتباه، خلال شهري نوفمبر وديسمبر، ومع اقتراب العام من نهايته، باعتبارها المحور الرئيس لتقرير خفض نسبة التضخم؛ فعلى الرغم من ارتفاع الأجور وعناصر المدخلات الأخرى، إلا أن ارتفاع مؤشر أسعار المنتجين، الذي حُد في نوفمبر الماضي بمعدل 4.26 بالمئة سنويا، والذي أعلنت الحكومة عنه أيضا أنه مقياس المصدقية، بنسبة لم تتخط 0.69 بالمئة في ديسمبر، وبنسبة 7.36 بالمئة في العام، أي أنه لم يتخط خانة الأحاد، كان السبب في إثارة النقاشات وانتقاد الكثيرين.

ومع انتهاء العام، فقدت الليرة التركية ما لا يقل عن 15 بالمئة من قيمتها، بالتزامن مع ارتفاع بتراوح بين 40-60 بالمئة في تكاليف المدخلات؛ من كهرباء وغاز طبيعي ووقود سائل..

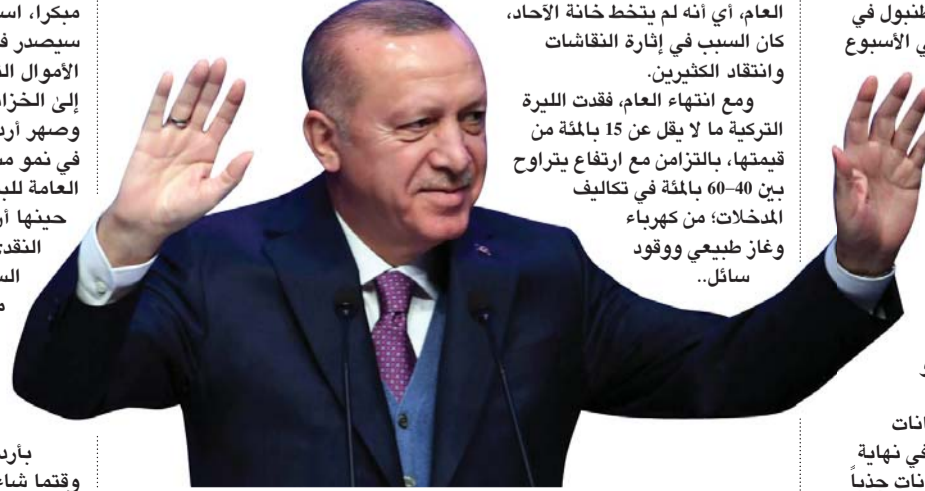
مع توالي البيانات الاقتصادية التي أكدت في مجملها، تآزم الوضع الاقتصادي في تركيا عام 2019، بالتزامن مع تصاعد الاضطرابات الخطيرة في جارتها العراق وإيران، بعد الأحداث التي شهدتها سوريا في البداية، ظهر البنك المركزي التركي؛ يقوم بدور المنقذ الوحيد ووضع خزانته تحت تصرف النظام الحاكم؛ أملا في إطفاء نيران الأزمة الاقتصادية المستعرة. من ناحية أخرى، أدى مقتل قائد فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني قاسم سلیماني بعد استهدافه من قبل الولايات المتحدة، وما تلاه من تداعيات على المستوى العالمي إلى تأثير الأسواق في تركيا بشكل سلبي. وكان من أبرز هذه التأثيرات حدوث هبوط حاد في بورصة إسطنبول في اليوم الأخير من التداول في الأسبوع الذي شهد حادث اغتيال سلیماني، وصل إلى حد 3 بالمئة، وعلى الجانب الآخر، ارتفع سعر صرف الدولار مقابل الليرة عقب التهديدات المتبادلة بين الطرفين والتعهد بالانتقام، من 5.99 ليرة ليليل 6.03 للمرة الأولى منذ سبعة أشهر في حين صعد اليورو كذلك ليصل 6.66 ليرة. بصفة عامة، كانت البيانات الخاصة بارتفاع التضخم في نهاية عام 2019 من بين أكثر البيانات جذبا

ذو الفقار دوغان كاتب في موقع أحوال تركية

مع توالي البيانات الاقتصادية التي أكدت في مجملها، تآزم الوضع الاقتصادي في تركيا عام 2019، بالتزامن مع تصاعد الاضطرابات الخطيرة في جارتها العراق وإيران، بعد الأحداث التي شهدتها سوريا في البداية، ظهر البنك المركزي التركي؛ يقوم بدور المنقذ الوحيد ووضع خزانته تحت تصرف النظام الحاكم؛ أملا في إطفاء نيران الأزمة الاقتصادية المستعرة. من ناحية أخرى، أدى مقتل قائد فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني قاسم سلیماني بعد استهدافه من قبل الولايات المتحدة، وما تلاه من تداعيات على المستوى العالمي إلى تأثير الأسواق في تركيا بشكل سلبي. وكان من أبرز هذه التأثيرات حدوث هبوط حاد في بورصة إسطنبول في اليوم الأخير من التداول في الأسبوع الذي شهد حادث اغتيال سلیماني، وصل إلى حد 3 بالمئة، وعلى الجانب الآخر، ارتفع سعر صرف الدولار مقابل الليرة عقب التهديدات المتبادلة بين الطرفين والتعهد بالانتقام، من 5.99 ليرة ليليل 6.03 للمرة الأولى منذ سبعة أشهر في حين صعد اليورو كذلك ليصل 6.66 ليرة. بصفة عامة، كانت البيانات الخاصة بارتفاع التضخم في نهاية عام 2019 من بين أكثر البيانات جذبا



جیلا بازرباسیوغلو
استمرار بطء النمو يفترض القيام بإصلاحات هيكلية



ذو الفقار دوغان كاتب في موقع أحوال تركية